أساس انفساخ العقد

دراسة منهجية في الفقه الإسلامي والقانون المدني*

(القسم الأول)

الدكتور عبدالوهاب علي بن سعد الرومي
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة الكويت

ملخّص:

يعد البحث محاولة شخصية لتبرير انفساخ العقد لاستحالة تنفيذه بعد أن وجهنا سهام النقد إلى نظرية الشرط الضمني ونظرية انهيار أساس العقد لما تبين بأنهما لا تصلحان في رأينا المتواضع لأن تكونا أساساً لتبرير انفساخ العقد.

وإزاء ما تقدم فقد حاولنا من خلال هذا البحث إيراد مجموعة من الأسس التي يمكن أن يقام عليها الانفساخ في وجوده، وبناءً عليه فقد قسمنا هذه الأسس إلى أساسين: الأول شرعي وقانوني، والثاني أساس فلسفي، وقد تمثل الأساس الشرعي من خلال بعض نصوص الأدلة الشرعية الواردة في القرآن الكريم، في حين تمثل الأساس القانوني فيما تضمنته مدونات القانون المدني من نصوص واضحة ومتكاملة في تقرير انفساخ العقد عند توافر حالاته، في حين تمثل الأساس الثاني في أساس فلسفي مستمد في الفقه الإسلامي من عقلانية الامتثال والإحسان، وتمثل هذا الأساس في القانون في العدالة، وقد تبين لنا من بيان تلك الأسس اختلاف منهج الفقه الإسلامي عن منهج القانون في معالجته لكثير من القضايا والمسائل وخصوصاً التي تناولها هذا البحث، وهذا مما يؤكد لنا مدى أصالة الفقه الإسلامي وأنه صاحب نزعة استقلالية

* أجيز البحث بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٢.

في أبحاثه واصطلاحاته، كما اتضح لنا من خلال هذا البحث أن انفساخ العقد لاستحالة تنفيذه يعد من المبادئ السامية في كل الأنظمة والتشريعات القانونية على اختلاف أيديولوجيتها وأن فكرته أيضاً سامية في ظل القرآن الكريم، حيث تبين لنا مدى دوران أداء الحقوق والديون والالتزامات في فلك ومجال عقلانية الامتثال والتي تعني عدم التكليف فوق الطاقة والوسع ربطاً بين ملكتي الإدراك والاختيار في الإنسان ووصولاً إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين المعطيات الذاتية والمعطيات الموضوعية داخل التكوين الفطري للإنسان، مع ربط كل ذلك بواقع الإنسان الاجتماعي من خلال نظرية العذر في المذهب الحنفي والتي يمكن اعتبارها أحد التخريجات التي يمكن أن ترد على قاعدة المشقة تجلب التيسير التي تتخرج عليها جميع رخص الشرع وتخفيفاته، كما تبين لنا من خلال هذا البحث مدى امتزاج أحكام الدين والأخلاق بأحكام المعاملات في الفقه الإسلامي مما كان له أثره الفاعل في تقوية وتنفيذ أحكام المعاملات ومسائلها في الفقه الإسلامي من حيث إضافة الوازع الأخلاقي إلى الوازع الشرعي في تنفيذ تلك الأحكام والمسائل وتحقيق ما ترمي إليه من عدل وإحسان، ونرى أن هذا الامتزاج هو الحلقة المفقودة في ظل القانون.

الجرائم الماسة
بحق الطفل في الحياة والسلامة البدنية*

الدكتور ممدوح خليل البحر
كلية القانون - جامعة الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

تبنى المجتمع الدولي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام ١٩٨٩ والتي تحتوي على مجموعة شاملة من القواعد القانونية لحماية الأطفال، والتي تعكس تطلعات المجتمع الدولي نحو رفاه الطفل وحمايته، وترسي هذه الاتفاقية معايير قانونية عامة لحماية الطفل من الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال والتعدي، كما تضمن له حقوقه الإنسانية الأساسية بما في ذلك البقاء والنماء، وذلك لأن أطفال اليوم هم عالم الغد، ومن ثم فإن بقاءهم وحمايتهم ونماءهم شرط أساسي لتنمية الإنسانية في المستقبل.

وتنفيذا لما تضمنته "الخطة العربية لرعاية وحماية وتنمية الطفولة" من العمل على وضع تشريع نموذجي جامع لحماية حقوق الطفل العربي من التعدي والانتهاك، وذلك لما توفره التشريعات الوطنية المتعلقة بالطفل، حول تشكيل لجنة متخصصة لدراسة مجموعة التشريعات الوطنية أو النموذجية حول خطوات العمل التي يجب اتخاذها لإعداد دليل تشريعي نموذجي جامع لحقوق الطفل العربي وحمايته. وهكذا تتضح أهمية هذه الدراسة، وذلك لما للطفل من حقوق معتبرة على المستويين الوطني والدولي وما في المجتمعات النامية والمتطورة من انتهاكات خطرة لهذه الحقوق ولوجود أوضاع وظواهر تمييزية ضد الأطفال تدخل ضمن المعاملة القاسية أو غير الإنسانية مما يدعو إلى فرض غطاء الحماية الجنائية على ضحايا هذه الممارسات، لذلك فإن الأمر لا يغني عن ضرورة تدخل المشرع لمعالجة قصور النصوص التشريعية في هذه المسألة الخطرة.

الارتباط بين الإيجاب والقبول في القانون الأردني والمقارن*

The correlation of The Acceptance with The offer In Jordan civil code: A comparative study

الدكتور يزيد أنيس نصير
أستاذ القانون المدني المساعد
قسم الدراسات القانونية - جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص:

تحاول هذه الدراسة بفروعها الأربعة تسليط الضوء على مبدأ الإيجاب والقبول في القانون الأردني والمقارن (الإنجليزي – والفرنسي والألماني)، وذلك من خلال دراسة بعض القوانين التي تمثل نظما قانونية مستقلة .

وتبين هذه الدراسة في فرعها الأول مفهوم الارتباط ومعياره وعلاقته بالإرادة المنفردة، أما شروط الارتباط فكانت معالجتها في الفرع الثاني، والتي تكاد النظم القانونية أن تتفق بشأنها .

ثم تنتقل هذه الدراسة إلى فرعها الثالث لبيان أمر غاية في الأهمية، وهو وقت الارتباط لأنه يُعد وقت إبرام العقد، أما موقف القانون الأردني من مفهوم الارتباط فكان من نصيب الفرع الرابع والأخير.

القضاء الجنائي الدولي*

الدكتور مخلد الطراونة
أستاذ القانون الدولي العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة مؤتة
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخّص:

لقد بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة في سبيل إيجاد آليّة يمكن من خلالها ملاحقة الأشخاص المسؤولين ومعاقبتهم عن ارتكاب انتهاكات خطرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وقد أثمرت جهود الأمم المتحدة في نهاية المطاف عن التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في العاصمة الإيطالية روما عام ١٩٩٨. ويُعد تبنّي هذا النظام حدثاً تاريخياً مهماً، إذ تحوّل من خلاله الحلم إلى حقيقة، وتحقّقت معه خطوة عظيمة في مجال تطوّر القضاء الجنائي الدولي بشكل خاص والقانون الدولي بشكل عام، وخصوصاً بعد دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيّز التنفيذ في الأول من يوليو / تمّوز عام ٢٠٠٢. ولمّا كان موضوع القضاء الجنائي الدولي يشكّل محور هذا البحث، فإنّنا سنقوم بتقسيمه إلى أربعة مباحث:

١ – المبحث الأول: تطوّر القضاء الجنائي الدولي.

٢ – المبحث الثاني: الانطلاقة الحديثة في تطوّر القضاء الجنائي الدولي.

٣ – المبحث الثالث: دراسة نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٤ – المبحث الرابع: الإجراءات المتّبعة أمام المحكمة والمتعلقة بالدعوى وحجيّة القرار الصادر عنها.

نظرة في أزمة الأمم المتحدة
في ظل القانون الدولي*

الدكتور ماجد ياسين الحموي
قسم القانون
كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

ملخص:

يمر القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بأزمة حقيقية تتجلى بوضوح في التناقض الصارخ بين الأهداف والمبادئ التي قامت عليها المنظومة الدولية، والممارسات اليومية التي تقوم بها بعض الدول الكبرى. وفي الواقع تشكل هذه الممارسات خروجاً سافراً وانتهاكاً صريحاً لجميع مبادئ القانون والعدالة والشرعية الدولية دون أن يترتب عليها مساءلة أو عقاب.

لقد أصبحت أزمة الأمم المتحدة والتنظيم الدولي تهدد وجود القانون الدولي وتفقده مصداقيته، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأزمة، والتنبيه إلى مخاطرها وانعكاساتها على مستقبل القانون الدولي من خلال عدة محاور تناولتها. وبناءً عليه فسوف نبين الدور المفترض للأمم المتحدة وفق ميثاقها ومبررات إنشائها. ولا بد من المرور بسياق ذلك خلال الحرب الباردة وما نتج عنها من آثار.

كما تظهر دراستنا هذه ضرورة معالجة أوجه القصور ومظاهر العجز في القانون الدولي التقليدي. وسيقودنا ذلك إلى استعراض بعض البدائل والخيارات التي يتطلبها إصلاح القانون الدولي نفسه وتطويره بما يلائم المعطيات الحالية على الساحة الدولية، بما في ذلك النظر في استحداث أجهزة دولية مناسبة لما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد*

(دراسة قانونية اقتصادية مقارنة)

الدكتور منصور فرج السعيد
كلية الدراسات التجارية
دولة الكويت

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى شرح القانون الكويتي رقم ٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، حيث تطرق هذا البحث في مقدمته إلى عرض التطور التشريعي المنظم للاستثمار الأجنبي، ثم بعد ذلك جاء هذا البحث ليناقش عدة موضوعات أساسية مثل رأس المال الأجنبي والمستثمر في المبحث الأول، ثم يناقش مزايا رأس المال الأجنبي وضماناته في المبحث الثاني، وأخيرا تسوية منازعات الاستثمار في المبحث الثالث، حيث يتناول هذا الأخير طرق تسوية منازعات الاستثمار وفقا للقانون رقم ٨ لسنة٢٠٠١ وأهم مزايا التحكيم بالنسبة للمستثمر الأجنبي مع عرض مختصر لأهم مراكز التحكيم وهيئاته الموجودة في دولة الكويت أو دول الخليج العربية أو العالم.